السلام الاسرائيلى وقضايا الحدود والانسحاب

مناحم بيجين

موشى ديان

نطاق الاتصالات التى يجريها الامريكيون معوزراء خارجية الدول المعنيـة بأزمة الشرق الاوسط ، والتى سبق الاتفاق على اجرائها اثنـاء الجولة الاخيرة لفانس فى المنطقة . قـدم موشى ديان وزير خارجية اسرائيل الى المسئولين الامريكيين التصور الاسرائيلى الراهن للحل السلمى الشامل لمشـكلة الشرق الاوسـط ، اوما وصفته المصـادر الاسرائيلية بانه (مشروع سلام) بين العرب واسرائيل .

وتحـدث بيجين من المشروع فقـال « انها المرة الاولى التى تعد فيها اسرائيل مشروع سلام شـامل منذ انشائها ، مشروعا يتوجه الى مصـر وسـوريا والاردن .. وربما ايضا لبنان » . وحتى يضفى الجاذبية على المشروع الاسرائيلى ويستثير الفضول لمعرفة التفاصـيل .. قال بيجين ان المشروع يتضمن مسودة معاهدة تبدأ بالبند الاتى .. « بموجب هذا الاتفاق تعتبر حـالة الحـرب بين اسرائيل ومصر [مثلا] منتهية .. ، واضاف .. « ان البنود التالية تتحدث عن اقامة علاقات دبلوماسية وقنصـلية واقتصادية وتجارية وثقافية .. ، وعن حرية مرور الاشخاص ، وتسوية مشكلة اللاجئين وممتلكاتهم .. بما فى ذلك اللاجئون اليهود الذين فروا من الدول العربية .. تاركين ممتلكاتهم .. » .

على ان الانباء لم تتحـدث فقط عن مسودة معاهدة السـلام التى حملها ديان ، وانما تحدثت ايضا عما وصف بانه .. « رسالة ضـخمة » للعرض على الامريكيين ، وليس للنقل الى وزراء الخارجية العرب ، تتضمن ما اسماه الاسرائيليون « المبـادىء الاقليميـة للتسـويـة » اى : افكار الحـكومة الاسرائيلية حول المدى الذى ستذهب اليه فى تخليها عن الارض ، اذا وافق العرب على كل الشروط حـول سلام حقيقى » .

ولا شـك ان هذه المبادىء الاقليمية للتسوية ، التى تطرحها اسرائيل ، هى التى توضح لنا طبيعة وابعاد السلام الذى تعرضه اسرائيل على العرب ، لانها ببساطة تمثل الرد الاسرائيلى على مطالب العرب الجوهرية فى التسوية .. ، اى الانسحاب من الارض العربية المحتلة بعد يونيو ١٩٦٧ واقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى : حقه فى تقرير مصيره ، وبناء دولته ، وحقه فى العودة .

لقد وصف الامريكيون انفسهم هـذا المشروع على لسان المتحدث باسم البيت الابيض بانه .. « لم يحسم القضايا الاساسية فى النزاع العربى الاسرائيلى » واعترف ديان بعد ان عرض مشروعه بأن الاختلاف فى المواقف لايتعلق بالضفة الغربية وحدها .. ، ولكنه يشمل ايضا مسألة المستوطنات ، والوطن الفلسطينى ومستقبل الحدود ، وفكرة الانسـحاب الكامل . ولكن تظل اهمية المشروع الاسرائيلى و « المبـادىء الاقليمية » التى يتضمنها ، فى انها تسفر بوضوح لالبس فيه عن طبيعة السلام الذى تريده اسرائيـل ، او بتعبير ادق « السلام الاسرائيلى » ، خاصة منذ حرب يونيو ١٩٦٧ تجاه الاراضى المحتلة فى سيناء والجولان والضفة الغربية .

سيناء .. انسحاب كبير

وفقا لما ذكرته مجـلة الاكونومست البريطانية فى عددها قبل الاخير ، فان المبدأ الاقليمى المتعلق بمصر يشـير الى انسحاب اسرائيلى الى خط يمتـد من الشمال الى الجنوب ، يبدأ من نقطـة شرق العريش على البحر المتوسـط ، وينتهى عند نقطة فى اقصى جنوب شبه جزيرة سيناء ، بحيث يترك لاسرائيل مدينة رفح وتغلق — بالتالى — الحلقة الاسرائيلية حول قطاع غزة ، وبحيث تحتفظ اسرائيل بممر أرضى بعرض حوالى ١٥ ميلا .. « لحماية الملاحة الاسرائيلية فى خليج العقبة » .

اسرائيل بهذا التحديد ،وبصرف النظر عن التفاصيل ، انما تحاول ان تجسـد فكرة « الحدود الامنة » التى يسـهل الدفاع عنها على الجبهة المصرية . مهذه الشروط لم تكن فى نظرها متوفرة فى حدود ما قبل يونيو ١٩٦٧ ، وبالتالى فان الانسحاب الاسرائيلى من سـيناء فى الجـولة الثالثة من صراع الشرق الاوسط كان فى نظرها خطا لن يتكرر ، وتجب الحيلولة دون تكراره . ولنتذكر هنا تصريح جولدا مائير الشهير فى ابريل ١٩٦٩ .. بان اسرائيل لايمكن ان تكرر ما فعلته عام ١٩٥٧ ، فلن تتنازل عن شىء ، ولن تتحرك خطوة واحدة الى الوراء . لقد دفنت حدود ٤ يونيو كما دفنت حدود ١٩٤٧ .. ، ايضا فان اسرائيل بهـذا التحـديد انما تؤكد اطماعها الاستيطانية فى سيناء .

ولقد حاولت الدعاية الاسرائيلية ان تبرر أطماعها الاستيطانية فى سيناء ، وان تعزز افكارها عن « الحدود الامنه» بحجج اخرى عديدة : لسـيناء — فى دعايتهم — ليست أرضا مصرية ، فهى جغرافيا اقرب الى جنوب اسرائيل منها الى مصر ، وهى — تاريخيـا — تركة عثمانية لم ينقل منها الاتراك الا تحت ضغط بريطانى وسيناء — فى دعايتهم ايضـا — أرض لا يملكها أحـد والاحتـلال الاسرائيلى اتى معـه بمحاولات لتعمير معالمها الحضارية، وتقدم الخدمات لسـكانها فى مناطق متعددة منها .

عـرض مشروعات قـديمة

لذلك كله ، ليس غريبا ان المشروع الاسرائيلى الـذى عرضـه ديان فى واشـنطن قـد حمـل فى النهـاية نفس المشروعات التى طرحها الاسرائيليون منذ يونيو ١٩٦٧ ، خاصه وان سيناء لم تثر على المسرح السياسى الاسرائيلى خلافات مثلما اثارته المنـاطق المحتلـه الاخرى . فباستثناء بعض المشروعات التى تبناها اليمين الاسرائيلى قبل ١٩٧٣ والتى عبر عنها بيجن نفسه حول ضم « كل » سيناء تقريبا والتى اندثرت بعد حرب اكتوبر ، فان كافة المشروعات الاخرى جمع بينها الاستيلاء على قطاع غزة والشريط السـاحلى عند رفح ، والشريط الساحلى على خليج العقبة من ايلات حتى اقصى نقطة جنوب سيناء واحتفظت عبا بينها حـول الاكتفاء بهذا « الحد الادنى » او المطالبة بأجـراء اخرى من سيناء ، ومشروع ديان القديم مثلا تضمن الاسـتيلاء على شريحة من سيناء تمتد فى خط مستقيم من العريش الى رأس محمد اقصى جنوب سيناء .

معنى ذلك ان اغراض اسرائيل من الوجود فى سيناء تظل — وفقا للمشروع الاسرائيلى — ثلاثة : فمن الناحيـة الامنية ، يربط الاسرائيليون بين المطالبة بالمناطق المذكورة فى سيناء ، وبين نزع سلاح اجزائها الاخرى ، بحيث تتحقق الحدود الامنة التى يمكن الدفاع عنها . وفى هذا النطاق ، يركز الاسرائيليون على شرم الشيخ بالذات ، سواء لاهمية موقعها ، او لامنها الدفاعى النـاتج من تحكمها بحماية جغرافية طبيعية ، او امنها الداخلى الناتج عن قلة سـكانها . وهم يرون أن مرابطـة قوة عسـكرية اسرائيلية فى شرم الشـيخ ، لابد وان تعرقل اى محاولة مصرية محتملة لاغلاق مضايق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية كذلك يعكس الوجود الاسرائيلى فى شرم الشيخ ، الاهتمام بالوجود السياسى على شواطىء البحر الاحمر ، فى وقت يتزايد الحديث عن الامن فيه . ومن الناحية الاستراتيجية تعكس مشروعات السلام الاسرائيلية هدف اسرائيل فى تحـويل سـيناء الى منطقة عازلة بين المشرق العربى والمغرب العربى ، وحاجزا بين مصر بالذات وبقية الدول العربية ، وبمقدار ما يسـهم هذا العازل فى تقليل احتمالات هجوم مصرى على اسرائيل ، بمقدار ما يعـتبره الاسرائيليون اصلا لاستخدام سيناء الى مدى معين كقوة رادعة أو هجومية ضد العواصم العربية الاخرى ، الى تمهيد سيناء نفسها لتكون تحت سيطرة اسرائيل .

الجولان .. انسحاب طفيف

اما بالنسبة للجولان ، فان الاسرائيليين يتحدثون اليوم عن « انسحاب طفيف » لايصل الى الحد الذى يتخلى به عن مواقعها الاستراتيجية على الهضبة المرتفعة . ولقد سبق ان صرح شارون بالنص فى الكنيست من هذا الشهر . « انى لا أرى اى احتمال لانسحابنا من المرتفعات .. فلا يجب ان نعيد مائة او مائة واربعة هنا ، او مائة واربعة هنا ، ولكن ليس لاكثر من ذلك » .

ويمثل شـارون الموقف الاسرائيلى باكثر من دقة .. : فاسرائيل — كما يقول — فى حاجة الى العمق الاستراتيجى الذى توفره لها الجولان لحماية الخليل، خاصة وان الدبابات الاسرائيلية كادت أن تصل الى نهر الاردن خلال حـرب اكتوبر . وثلث مصادر المياه التى تملكها اسرائيل هى فى الجولان .. وبالتالى يكـون على اسرائيل ان تحتفظ بهـذه الارض لحماية تلك المصادر واخيرا .. فان هناك الان مئات من الدبابات السورية تراقب من جنوب لبنان ، والقـاعدة الصناعية فى سهل حيفا تقع ضمن نطاق مدافعها !

هذا الموقف الاسرائيلى ليس جديدا ، وهو ايضا الذى وجد بعد هرب يونيو ١٩٦٧ ثم ازدار الاسرائيليون تمسكا به بعد معارك تشرين اكتوبر ١٩٧٣ ، واعتبروا ان وقائعهم تحميهم اكثر على التمسك بالهضبة ، وليس التخـلى عنها . فالاسرائيليون يارون الى الجـولان باعتبارها « الاسمن الدفاعى » لهم فى وجه الجيش السـورى ، لاعتبـارات استراتيجية اساسا . فوق جبل الشيخ يحتفظ الاسرائيليون الان بمواقع يعتمدوا لتحصينها ، حتى لايكرر سـقوطها كما حدث فى الحرب الاخيرة ، وهذه المواقع تمكن الجيش الاسرائيلى من الاشراف غربا على اراضى هوب لبنان وشرقا على مناطق الهضبة الممتدة حتى دمشق ، وجنوبا على وادى الحولة . وهـذه المناطق تسمح بالاشراف على مصادر مياه اسرائيل الرئيسية [البانياس ، وان ، واللحطبانى] كضمان لعـدم محاولة تحويلها . وعن طريق السيطرة على التلال الاخرى فى الهضبة ، يحول الاسرائيليون دون سيطرة السوريين على مناطق الهضبة حتى نهر الاردن وماخلفه، كما يشرفون على محاور الحركة داخل سـوريا جهـة الشرق ، ويتمكنون من حماية مواقعهم فى الجولان ، وغـور طبرية ، وغور الاردن ، خاصة وانه لاتوجد فى تلك المناطق حواجز أرضية تفيد فى الدفاع الفعال .

بناء على ذلك ، ينتهى الاسرائيليون الى انه .. « ليست هناك أية امكانية للقيام بانسحاب هام من هضبة الجولان، لان التخلى عن السلاسل الجبلية سينقل الافضلية الاستراتيجية والتكتيكية لـيد السوريين ويعيد الهضبة الى الوضـع الذى ساد حتى حرب يونيو ١٩٦٧ » .

وثائـق ديـان ؟

لم يحمل ديان معه الى واشنطن اى خرائط للضفة الغربية تشير الى خطوط الانسحاب ، ولكن لتجنب الاتهـام بأن اسرائيل سـوف تضم الضفة ، حمل ديان معه نوعين من الوثائق ، اولهما خطته عما يسميه « التقسيم الوظيفى » الذى يخلق عن التقسـيم الاقليمى ، وثانيها : وثائق تتضمن مجموعـة من الاراء القـانونيه التى حاول بها ديان اثبات ان اسرائيل لاتقوم بعمل « غير شرعى » فى استيطان الضفة الغربية ، طالما انها كانت « محتله » من الاردن ، قبل ان تستولى اسرائيل عليها .

وليس الحديث عن التقسيم الوظيفى او « الانسحاب الوظيفى » جـديدا ، بل هو قديم قدم الاحتـلال الاسرائيلى للضفة الغربية فى يونيو ١٩٦٧ . فالضفة الغربية ليست أرضا نادرة السكان مثل سيناء أو الجولان ولكنها تضم ما يربو على سبعمائة الف فلسطينى مثلوا تحديا لاحلام التوسع الصهيونى المطلعة الى بقية أرض فلسطين ما قبـل ١٩٤٨ . وضم كل الضفة الغربية بسكانها العرب، لابد وان يخل بالتوازن السـكانى فى اسرائيل ، وتخفيف الطابع اليهودى لها كما أن ضم هذا العدد من السكان العرب مقترنا بالاجراءات الاسـتثنائية التى يخضعون لها لابد وان يؤدى الى تعبيرات داخلية هامة تنسف معها اى محـاولة لتجميل وجه اسرائيل كدولة ديمقراطية، ازاء هذه الحقيقه بطرح الاسرائيليون فكرة التقسيم الوظيفى للحصول — بقدر الامكان — على أرض الضفه الغربية ، دون سكانها يسيطرون على الارض ويمتد وجودهم العسكرى على طول نهر الاردن بشـكل واقعيا حدود اسرائيل الشرقية أما السكان فيعدهم المشروع الاسرائيلى بمجال للاستقلال والحكم الذاتى فى جميع نواحى الحياة اليومية . وبتقليل السيطره الاسرائيليه. ولكن تظل اسرائيل مسئولة من « الامن » وتحتفظ بحقها فى شراء الارض واسيطان اليهود موتها . ويهدف المشروع الاسرائيلى سكان الضفة والاردن معا بالحصول على طرق نقل تجارية عبر اسرائيل الى احد موانى البحر المتوسط وبحيث تهيأ الظروف لظهور « سـوق مشتركة » تضم الاردن والضفة الغربية واسرائيل . ثم ايضـا — وكما يأمل ديان — ظهور نـوع من الكونفدرالية السياسية .**

هذا التصور لمستقبل الضفة الغربية وفقا لمشروع السلام الاسرائيلى ، لايعنى فقط — كما هو واضح — رفضا للانسحاب من الضفه العربية ، وانما ايضا رفضا قاطعا لفكرة اقامة الدولة الفلسـطينية ورفضا لاعطاء الفلسطينيين حـق تقرير مصيرهم .

واذا كان الاسرائيليون قد **عمـدوا** على تغليف أطماعهم فى الضفة الغربية استنادا الى اعتبارات التاريخ والمشاعر الدينية ، واعتبارات الامن أيضـا ، **الا انهم يركزون اليوم على ما سمونه « اعتبارات قانونية » حملها ديان معه الى واشـنطن لتقنع كارتر بمشروعية المـوقف الاسرائيلى . وتدور هـذه « الاعتبارات القانونية » حول ان الضفة الغربية لاتنتمى من الناحية القانونية الى الاردن وان استيلاء الملك عبد الله على الضفة الغربية كان عملا غير مشروع ، وان وجود الاردن بالتالى فى الضفة الغربية كان شكلا من اشكال الاحتلال .**

بناء على ذلك ، يتحـدث الاسرائيليون اليوم عن وجـود « فراغ حـكم » فى الضفة الغربية ، ثم يعطون لانفسـهم الحق فى أن يملاوه بطريقتهم الخـاصة بحيث لاتسلم الضفة الغربية الى سكانها الفلسطينيين طبقا لحق تقرير المصـير ولا تعود للاردن بموجب اتفاقية سلام . وهكذا .. ، وفى تبجح مذهل ، يجـد الاسرائيليون عندهم من الصـفاقة ما يسمح لهم بأن يتمسكوا « بالاسـانيد القانونية » لاستقلالية الضفة الغربية الاولى لغرض الاخيرة . فالاسرائيليون عن الاردن فى قت تنزلق فيـه هـذه الاسانيد نفسها ليس فقط وجودهم فى ارض الدولة الفلسطينية التى حددها قرار التقسيم الصادر من الامم المتحدة وانما ايضا وجودهم كدولة استيطانية عنصرية فوق أى شبر من فلسطين .

تحركات متعـددة

لكن هذا المشروع الاسرائيلى للسلام ليس مجرد افكار تتحـرك فى فراغ ، ولكنه — على العكس من ذلك يأتى معبرا عن سياسات اسرائيلية محددة ، ومكملا لوقائع حدثت فى الماضى وتجـرى فى الحاضر ، وبتصـور الاسرائيليون انها تقود فى النهاية الى فرض السـلام الاسرائيلى وبعبارة أخرى ، فان هذا المشروع لايمكن أن يفهم بابعاده الحقيقية الا من خلال عـلاقته بالسـياسات الاسرائيلية فى الاراضى المحتلة وخارجها من ناحية .. وبالطريقة التى تطرحـه اسرائيل بها من ناحية اخرى

□ من الناحيـة الاولى يسـمى الاسرائيليون حنينا لخلق ما يسـمونه « وقائع جديدة » فى المناطق المحتلة بصفة عامة ، وفى الضفة الغربية بصفة خاصة . وتلعب سياسة الاستيطان دورا بارزا فى خلق تلك الوقائع . ولذلك فليس غريبا أن كشفت اسرائيل — فى هذا الوقت بالذات — عن المزيد من الخطط للاستيطان فى المناطق المحتله ، وان نشطت حركة انشاء المستوطنات السرية والعلنية ، الشرعية واللاشرعية . وصرح شارون بصفته رئيسا للجنة الوزارية للمستوطنات — أن لديه خطة لتوطين ٢ مليون لاجىء يهودى فى مناطق تمتد من مرتفعات الجولان فى الشمال حتى الطرف الجنوبى لشبه جزيرة سيناء ، وصرح ايضا فى مناسبة أخرى بأن على الولايات المتحدة أن تفهم ان الاستيطان اليهودى فى الاراضى المحتلة أهم من السلام، وان اسرائيل لن تنسحب من الضفة الغربية والجولان » .

واشار الى ان اسرائيل .. « تخطط للاستمرار فى انشاء المستوطنات فى المناطق الصخرية التى كانت ملكا للاتراك والبريطانيين والحكومة الاردنية ! وان المستوطنات هى جوهر وجودنا هنا . والاهم من السلام بالنسبة لنا هو ان يكون بمقدورنا العيش هنا » .ولقد جعل الاسرائيليون من مشروعهم للسلام اطارا بتلاءم مع تلك الدعاوى ، فاعطوا لانفسهم الحق فى شراء الارض وانشاء المستوطنات فوق ارض الضفة الغربية بالرغم من منح السكان — «حقوق الاستقلال والحكم الذاتى » ! والسلوك الاسرائيلى بهـذا الشكل يجعل الوضع فى الضفة الغربية المحتلة اسوأ حتى من باتوستانات السود فى جنوب افريقيا ، التى يفترض ان القادة المحليين فيها هم الذين يقررون ما اذا كان بامكان البيض ان يعيشوا فى اقليمهم واماكن تلك المعيشة .

كذلك فان العـلاقة بين الاسـتيطان اليهودى كأمر واقع وبين معاهدة السلام الاسرائيلية تتم ايضا من خلال استخدام الاولى لغرض الاخيرة . فالاسرائيليون بانشائهم المستعمرات بهذه الطريقـة المحمومة انما يزيدون فى نفس الوقت من الاوراق التى يحملونها فى مواجهة الجانب العربى . وفى هذا السياق نستطيع ان نفهم تلويح ديان بان اسرائيل يمكن ان تتخلى عن المستوطنات اذا اتضح فى المفاوضات النهائية ان تلك المستوطنات تقع داخل اراض عربيه، عندما يتفق على الحدود النهائية .

وعلى الصعيد الاقتصادى : لم يعـد سرا ان اسرائيل اتبعت اكثر من سياسة لربط المناطق المحتلة وخاصة الضـفة الغربية وقطاع غزة باقتصادها ، فاصبحت الضفة والقطاع سوقا اساسية للبضائع والخدمات الاسرائيلية واحتلت المـركز الثانى فى تجارة اسرائيل الخارجية بعد الولايات المتحدة مباشرة كما شـجعت اسرائيل اجتذاب عوامل الانتاج — خاصة العمال غير المهرة من الضفة الغربية وقطاع غزة للعمل فى اسرائيل ، خاصة فى اعمال البناء .

كذلك عملت اسرائيل بدأب على تحقيق نوع من الاحتواء السياسى لسكان المناطق المحتلة ، سواء عن طريق اجراء الانتخابات البلدية فى عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٦ .. أو عن طريق مشروعاتها حول الحكم الذاتى ، ثم اخيرا عن طريق قرار حكومة بيجن بتطبيق القانون الاسرائيلى على سكان المناطق المحتلة فى بعض النواحى . وليس هناك شك فى ان الاسرائيليين قد ربطوا بوضوح بين الانتخابات البلدية ، وبين فكرة الحكم الذاتى واساسا المقاومة المحلية وحتى البديل لمنظمة تحرير فلسطين . وبالتالى فان مشروع السلام الاسرائيلى اليوم لايحاول استثمار نتائج السياسات الاسرائيلية تجاه الانتخابات البلدية ، والتى سمح بمقتضاها لعناصر وطنية ذات شعبية بدخولها والنجاح فيها . ويبدو بالفعل ان المشروع تحدث عن السعى الى محاولة الاعتماد على القيادة الفلسطينية الحالية فى المنطقة ، اى رؤساء البلديات ورؤساء مجالس القرى المنتخبين ورؤساء الغرفتين والتنظيمات التجارية والمهنية لتسيير اجراءات الحكم الذاتى فى ظل الدولة الاسرائيلية وبحيث تتشكل وبحكم الامر الواقع قيادة فعلية بديلة عن منظمة التحرير الفلسطينية .

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
الاهرام

اسامة الغزالى حرب